السيادة:

هي **السلطة العليا التي تمتلكها الدولة لإتخاذ القرارات وتنفيذها وقد نشأت فكرة السيادة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كوسيلة لتوطيد وحدة الدولة من خلال ضمان حق الملك المطلق في الأختصاص الكامل أو الحكم بلا منازع حيال مطالبة الأمراء المحليين والبابا بحقوق مماثلة.** وفي مطلع القرن السابع عشر حيث أصبحت الدولة الحديثة أهم وحدة في التنظيم السياسي في العالم – غدت السيادة حقيقة سياسية مسلماً بها – ثم تحولت إلى مبدأ من مبادئ القانون الدولي وفي عصرنا هذا تعني السيادة استقلال الدولة مجسداً في حقها في أن تقر بمحض إرادتها الحرة شؤونها الداخلية والخارجية والقرارات المتعلقة بذلك وبدون أن تتجاوز على حقوق غيرها من الدول أو أن تحرف مبادئ القانون الدولي وقواعده وتتجلى أهمية السيادة اليوم في انها أصبحت أساس التعاون بين الدول وفي قواعد القانون الدولي لا يمكن أن تتطور إلا استناداً إلى الاحترام المتبادل لسيادة الدول.

وهكذا أصبح احترام السيادة أساس معظم المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف، ونصت عليه مواثيق المنظمات الإقليمية والعالمية، وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة.

ان مبدأ السيادة، كمفهوم قانوني – سياسي لا يمكن ان يؤدي دوراً ايجابياً في الحياة الدولية ما لم يقم على مبدأ السيادة بين الدول. وينصرف هذا المبدأ إلى المساواة بين الدول ذاتها بإعتبارها حاملة السيادة والمساواة في حقوقها والتزاماتها بإعتبارها تجسيد السيادة العملي. وتتضمن المساواة بين الدول والمساواة في مركزها القانوني، أي في أهليتها لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

خصائص السيادة:

يمكن تلخيص الخصائص المختلفة للسيادة فيما يلي:

1-إنها مطلقة. فهي أعلى صفات الدولة.

2-انها شاملة. ومعنى شمول السيادة إنها تطبق على جميع المواطنين في الدولة والاستثناء الوحيد له هو ما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون من حصانات وامتيازات.

3- السيادة لا يتنازل عنها. لا تستطيع الدولة أن تتنازل عن سيادتها وإلا هدمت نفسها أيضاً فالدولة والسيادة متلازمان ومتكاملان.

4- **دوام السيادة.** تدوم السيادة بدوام قيام الدولة فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك وقوع نهاية الدولة كما ان فناء الدولة يلازمه زوال السيادة.

5-عدم تجزأة السيادة. ما دامت السيادة مطلقة كما أسلفنا فلا يمكن تجزئتها، والدولة الواحدة لا توجد فيها إلا سيادة واحدة.